أونيديم ميد
جامعة الديمقراطية في جنوب البحر الأبيض المتوسط

لجنة البندقية
التابعة لمجلس أوروبا

VENICE COMMISSION
COMMISSION DE VENISE

COUNCIL OF EUROPE
CONSEIL DE L'EUROPE

Universités pour la Démocratie
UniDem

تحديث الإدارة العمومية في جنوب البحر الأبيض المتوسط: أداة أساسية للحوكمة الرشيدة وكفاءة الدولة

تعد جودة وكفاءة الإدارة والخدمات العمومية أمران ضروريان لضمان الاستقرار الديمقراطي. وهذا يفترض أن يكون لدى المواطنين ومستخدمي الخدمات العمومية ثقة في هياكل الدولة، وخاصة في الإدارة العمومية التي ينبغي أن تعمل وفقا لقواعد وإجراءات منصوص عليها بوضوح مع احترام مبدأ سيادة القانون. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن يستفيد الموظفون العموميون من وضع قانوني وظروف عمل ملائمة، وأن يكونوا على دراية ليس بحقوقهم فحسب، بل أيضًا بواجباتهم ومسؤولياتهم تجاه المستخدمين.

ويشكل توطيد المؤسسات الديمقراطية وتحديث الإدارة العامة محاور ذات أولوية للإصلاح من شأنها أن تطيل أمد التطورات على الصعيدين الدستوري والتشريعي. ومن هذا المنظور، قرر الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا العمل معًا لتوفير الدعم المؤسسي في هذا المجال من خلال برنامج الجنوب، وهو مبادرة مشتركة تمولها المنظمتان وتنفذها الأخيرة. ويهدف مشروع جامعة الديموقراطية في جنوب البحر الأبيض المتوسط (أونيديم ميد) الذي تقوم بتنفيذه لجنة البندقية ضمن هذا الإطار على وجه التحديد إلى مد الجسور بين القانون والممارسة كما يستلهم من المهمة الأساسية لمجلس أوروبا المتمثلة في الدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية.

مشروع أونيديم ميد: أهداف طموحة وواقعية

إن مشروع أونيديم ميد هو مشروع إقليمي يجمع كبار المسؤولين من جانبي البحر الأبيض المتوسط بهدف تبادل الخبرات بين الأقران وتعزيز الروابط بين إدارات السلطات المشاركة. ويهدف إلى المساهمة في الحوكمة الرشيدة من خلال توطيد المؤسسات وزيادة فعالية الإدارة العمومية التي تعمل وفقا لمبادئ احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. تم إطلاق المشروع في سبتمبر 2015 كجزء من برنامج الجنوب الثاني بالتعاون الوثيق مع وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية في المملكة المغربية. ومنذ ذلك الحين، أصبح هذا المشروع أحد أنشطة التعاون الرئيسية للجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

ربط المقاربة العلمية بالتبادل الملموس للخبرات

يتمثل مشروع أونيديم ميد في تنظيم ندوات لتعزيز القدرات القانونية لكبار موظفي الإدارة العمومية في المجالات المتعلقة بالحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والحقوق الأساسية، ويتمثل المحاضرون في خبراء من ذوي الخبرة الميدانية في المجالات المعنية بالإضافة إلى جامعيين من ضفتي البحر الأبيض المتوسط. ويتم توسيع نطاق المحاضرين والمشاركين حسب كل حالة على حدة وبالتشاور مع شركاء المشروع من أجل ضمان تنوع أكبر في تبادل الخبرات. كما يتم توفير الترجمة الفورية باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية خلال الندوات، فضلا عن مشاركة الموظفين المختارين فيها مجانيا، مما يسهل ويعزز التبادل بين جميع المشاركين الذين يحصلون على شهادة مشاركة في نهاية الندوة.

مواضيع الساعة مختارة بناءً على طلب الشركاء من جنوب البحر الأبيض المتوسط لتتناسب مع الإصلاحات الجارية

باعتبار مشروع أونيديم ميد منصة للتبادل بين كبار المسؤولين من ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وبشكل متزايد داخل منطقة جنوب المتوسط، فقد ساهم المشروع في تعزيز مؤسسات الدولة وتحديث الخدمات العمومية من خلال مناقشة مسائل مثل شفافية الخدمة العمومية، الحكومة المفتوحة ورقمنة الخدمات، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وقضايا المساواة والأداء والنزاهة والأخلاقيات داخل الخدمة العمومية. وتُعالج جميع هذه المسائل من منظور مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية التي تدافع عنها لجنة البندقية وتعززها منذ إنشائها.

طريقة عمل تشاركية

يشرف على إدارة مشروع أونيديم ميد منسقون تعينهم الأطراف المستفيدة. ويُعقد سنويا اجتماع تنسيقي يتم خلاله تحديد البرنامج السنوي ومواضيع الندوات. بمجرد تحديد الموضوعات، يقدم الخبراء من ضفتي البحر الأبيض المتوسط التطورات القانونية والدستورية والممارسات الفضلى على المستويين الوطني والدولي. ويتم إيلاء اهتمام خاص لخبرة وتجربة الشريك المستضيف للدورة التدريبية والذي يساهم في تنظيمها. في الوقت نفسه، يدعو كل منسق كبار الموظفين المعنيين بالموضوع ويحدد الخبراء الذين سيقدمون الوضعيات المحددة في علاقة مع المواضيع المطروحة. ثم يتم تخصيص جزء مهم من الندوات للمناقشة وتبادل الخبرات الملموسة بين الأقران. في نهاية كل ندوة، يتم تحديد سلسلة من التوصيات وتوزيعها على المشاركين وشبكة أونيديم ميد. ويمثل الاجتماع التنسيقي السنوي أيضًا فرصة لتقييم تأثير الندوات السابقة ومناقشة القضايا المتعلقة برؤية واستدامة المشروع.

يشارك في كل ندوة عدد متزايد من كبار الموظفين من منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك من الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين* وتونس. وسمح تنظيم الندوات عن بعد أو بشكل مختلط (حضوري وعن بعد) بزيادة كبيرة في عدد المشاركين. منذ عام 2015، شارك أكثر من 1200 من كبار الموظفين في ندوات أونيديم ميد، ويمثلون حاليا شبكة مهمة من الممارسين في مجال إصلاح الإدارة العمومية.

قائمة الحلقات الدراسية

للحصول على القائمة التفصيلية لندوات أونيديم ميد التي تم تنظيمها منذ سنة 2015، بما في ذلك المواضيع التي تمت تغطيتها والتوصيات المستمدة من التبادلات بين المشاركين، يرجى زيارة موقع لجنة البندقية: https://go.coe.int/x9Jdj.

التمويل

منذ سنة 2015، تم دعم مشروع أونيديم ميد من خلال المراحل المتعاقبة لبرنامج الجنوب، وهو مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا يهدف إلى دعم الإصلاحات الديمقراطية في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط (الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين* وتونس). يتم تمويل المرحلة الحالية من برنامج الجنوب "حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية من خلال المعايير المشتركة في جنوب البحر الأبيض المتوسط" (برنامج الجنوب الخامس) من قبل المنظمتين وينفذه مجلس أوروبا للفترة بين 2022 - 2025. ويهدف إلى مواصلة دعم الإصلاحات الديمقراطية في جنوب البحر الأبيض المتوسط من خلال بناء فضاء قانو ني مشترك بين أوروبا وهذه المنطقة.

لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا

تم إحداث لجنة البندقية في البداية لكي تكون أداة للهندسة الدستورية الطارئة في سياق التحول الديمقراطي، ثم تطورت تدريجيًا وأضحت هيئة مستقلة للتفكير القانوني معترف بها دوليًا. لئن اشتهرت اللجنة أساسا بآرائها القانونية ودراساتها عبر الوطنية، إلا أنها تساهم كذلك في نشر تراث قانوني مشترك قائم على القيم القانونية الأساسية للقارة الأوروبية وما وراءها، وذلك من خلال أنشطتها التعاونية. نجحت اللجنة في تنفيذ برنامج تدريبي لموظفي الخدمة المدنية في منطقة البلقان وأوروبا الشرقية طوال أكثر من عشر سنوات، مما ساعد على تعزيز القدرات القانونية لعدة آلاف من موظفي الخدمة المدنية في منطقة تمر بمرحلة تحول ديمقراطي.

أعضاء اللجنة

الأعضاء – 61

ألبانيا (1996)، الجزائر (2007)، ألمانيا (1990)، أندورا (2000)، أرمينيا (2001)، النمسا (1990)، أذربيجان (2001)، بلجيكا (1990)، البوسنة والهرسك (2002)، البرازيل (2009)، بلغاريا (1992)، كندا (2019)، تشيلي (2005)، قبرص (1990)، كوستاريكا (2016)، كرواتيا (1997)، الدنمارك (1990)، إسبانيا (1990)، إستونيا (1995)، الولايات المتحدة (2013)، فنلندا (1990)، فرنسا (1990)، جورجيا (1999)، اليونان (1990)، المجر (1990)، أيرلندا (1990)، أيسلندا (1993)، إسرائيل (2008)، إيطاليا (1990)، كازاخستان (2011)، قيرغيزستان (2004)، كوسوفو (2014)، لاتفيا (1995)، مقدونيا الشمالية (1996)، ليختنشتاين (1991)، ليتوانيا (1994)، لوكسمبورغ (1990)، مالطا (1990)، المغرب (2007)، المكسيك (2010)، موناكو (2004)، الجبل الأسود (2006)، النرويج (1990)، هولندا (1992)، بيرو (2009)، بولندا (1992)، البرتغال (1990)، جمهورية كوريا (2006)، جمهورية مولدوفا (1996)، جمهورية سلوفاكيا (1993)، جمهورية التشيك (1994)، رومانيا (1994)، المملكة المتحدة (1999)، سان مارينو (1990)، صربيا (2003)، سلوفينيا (1994)، السويد (1990)، سويسرا (1990)، تونس (2010)، تركيا (1990)، أوكرانيا (1997).

ملاحظون: الأرجنتين (1995)، اليابان (1993)، الكرسي الرسولي (1992)، أوروغواي (1995)

مشاركون: الاتحاد الأوروبي ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منظمة الدول الأمريكية

إطار تعاون خاص: جنوب إفريقيا وفلسطين*

* لا يمكن تفسير هذا الاسم على أنه اعتراف بدولة فلسطين ولا يخل بموقف كل دولة عضو في مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي بشأن هذه القضية.

لمزيد من المعلومات

لجنة البندقية

◄ الإدارة العامة-I، مجلس أوروبا
67075 ستراسبورغ، سديكس، فرنسا
الهاتف:67 20 41 88 3 33+
البريد الإلكتروني: venice@coe.int

◄ جميع الوثائق متاحة على موقع لجنة البندقية:
www.venice.coe.int

برنامج الجنوب

@SouthProgramme
pjp-eu.coe.int/south-programme

يتم تنفيذ مشروع أونيديم ميد في إطار البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا "حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية من خلال المعايير المشتركة في جنوب البحر الأبيض المتوسط" (برنامج الجنوب الخامس)، الممول من قبل المنظمتين وينفذه مجلس أوروبا.

PREMS 084323
ARA

يعد مجلس أوروبا منظمة حقوق الإنسان الرئيسية في القارة. يضم المجلس 46 دولة عضو، بما في ذلك جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي. وقعت جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي معاهدة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. تراقب المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تنفيذ الاتفاقية في الدول الأعضاء.

www.coe.int

لقد قررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تجميع خبراتها ومواردها ومصيرها. وتعمل سويا على بناء منطقة من الاستقرار والديمقراطية والتنمية المستدامة مع الحفاظ على التنوع الثقافي والتسامح والحريات الفردية. يلتزم الاتحاد الأوروبي بمشاركة إنجازاته وقيمه مع الدول والشعوب الأخرى خارج حدوده.

www.europa.eu

تمويل مشترك وتنفيذ
من طرف مجلس أوروبا

COUNCIL OF EUROPE
CONSEIL DE L'EUROPE

الاتحاد الأوروبي
تمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي